مستقلة فيها[٢٣].

○ في سياق الجهد العربي للحفاظ على الصفة الفلسطينية على قطاع غزة تحت الادارة المصرية، مثله مثل بقية انحاء فلسطين، واثر تململ الرأي العام العربي والفلسطيني من حالة التردي التي اصابت قضية فلسطين على الاصعدة كافة، نظر مجلس الجامعة، في دورته في آذار (مارس) ١٩٥٩، بناء على توصية مقدمة من الجمهورية العربية المتحدة، في القضية، واصدر توصية باعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وابراز كيانه شعباً موحداً يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي، بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني. وتواصل العمل في اطار الجامعة العربية بخصوص ذلك، الى ان كانت دورة مجلس الجامعة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣، التي انتخب فيها احمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في الجامعة، والى ان كان مؤتمر القمة العربي الاول (كانون الثاني ـ يناير ١٩٦٤) الذي كلف الشقيري بالاتصال بالدول العربية، وبالتجمعات الفلسطينية، من اجل التوصل الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من الاضطلاع بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره؛ فأعد الشقيري ميثاقاً وعرضه على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطيني[٢٤]وعلى مؤتمر القمة العربي الثاني (ايلول ـ سبتمبر ١٩٦٤) الذي وافق عليه؛ وتشكلت بذلك منظمة التحرير الفلسطينية[٢٥]. وعلى الرغم من ان الميثاق القومي الفلسطيني (ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية عُدِّل، فيما بعد العام ١٩٦٨، بالميثاق الوطني، وعدلت اربع عشرة من مواده لتخدم ابراز الهوية الفلسطينية)، جاء يختلف كثيراً عما اراده العرب من بعث الكيان الفلسطيني، الا ان التنافس بين الدول العربية، آنذاك، كان عاملاً اساسياً في تمرير ذلك[٢٦].

ومن اهم الاتفاقيات والقرارات الدولية، التي لعبت دوراً كبيراً في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، ثلاثة: اولها، قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة العام ١٩٤٧؛ وثانيها، اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية الموقعة في شباط (فبراير) ١٩٤٩؛ وثالثها، رفض المجتمع الدولي للاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع (العام ١٩٥٦) وتخليه عن المطالبة بتدويل القطاع.

١ ـ قرار التقسيم تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧: بعد ان تعقدت ظروف الصراع على ارض فلسطين، وبعد ان بدأ الوزن الدولي للدولة المنتدبة على فلسطين (بريطانيا) في التضاؤل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلبت بريطانيا عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة، للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة، يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطينية مستقلة، في دورتها الثانية؛ واعلنت بريطانيا عن نيتها في انهاء انتدابها على فلسطين، فوافقت الجمعية العامة على توصية تلك اللجنة، التي اتُخذت بغالبية اعضائها، بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية؛ مع اقامة اتحاد اقتصادي لحكومة فلسطين (اي بين الدولتين)، وتدويل مدينة القدس[٢٧].

وبدون النظر في عدالة هذا القرار، او عدم عدالته، فان اهميته بالنسبة الى تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة تكمن في انه يعتبر اعترافاً دولياً جماعياً منشئاً لشخصية دولية (دولة عربية) على جزء من ارض فلسطين، تشكل المنطقة التي عرفت، بعد ذلك، بقطاع غزة، جزءاً منها.

٢ ـ اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية (اتفاقية رودس، ٢٤ شباط ـ فبراير ١٩٤٩): تعود اهمية اتفاقية الهدنة التي وقعت بين مصر واسرائيل في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩[٢٨]، في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، الى اكثر من جانب. فمن ناحية اولى، حددت هذه الاتفاقية حدود القطاع الحالية؛ ومن ناحية ثانية، نصت احدى موادها على ان احكامها لا تخل بحقوق ومطالب ومراكز اي من الطرفين المتعاقدين بالنسبة الى التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين. كما نظر اليها على انها جاءت تطبيقاً لقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٤٨/١١/١٦، والقاضي باقامة هدنة، بغية ازالة ما